أثر المدركات المتبادلة بين مصر والسودان على قضايا العلاقات النزاع حول حلايب وشلاتين نموذجًا

أ. محمد سليمان فايد(*) د. شيماء محي الدين(**)

• **مُلخص:**

لم تكن العلاقة بين مصر والسودان على مدار تاريخهم علاقة عابرة، فالعلاقة بين البلدين هي علاقة على قدر كبير من التمازج والثبات والرسوخ بل وربما وحدة المصير وذلك سواء على مستوى التاريخ المشترك، أو على مستوى التداخل الجغرافي، فهي علاقة بين اثنين من الأشقاء، مهما اختلفت وجهات النظر بينهما ففي النهاية لا يشعر أحدهما بالأمن دون الآخر، وهي العلاقة التي طالما انتبه قادة أفذاذ عبر التاريخ ومنذ القدم إلى أهميتها، فالحضارة المصرية القديمة التي لا تزال الآثار الباقية منها تشهد على عظمتها لم يغب السودان عنها؛ فلا تزال الآثار الموجودة في شمال السودان والتي تتشابه حد التطابق في بعض الأحيان مع الآثار المصرية شاهدة على هذا التمازج منذ آلاف السنين.[1]

وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقات المصرية السودانية شأنها شأن أي علاقة بين بلدين، حيث يشوبها في بعض الأحيان قدر من التوتر، والذي تزداد حدته نتيجة لرسوخ عدد من المدركات السالبة في ذهن كلا الطرفين تجاه الآخر، وهو ما يظهر بوضوح من خلال ظهور النزاع حول حلايب وشلاتين من حين لآخر، وهو ما سيتم تناوله خلال هذه الدراسة باعتباره نموذجًا لأثر المدركات على العلاقات بين الدولتين.

الكلمات المفتاحية: المدركات، نزاعات الحدود، مصر والسودان، حلايب، شلاتين

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة.

1- عز الدين عمر، الاستعلاء الناصري.. هكذا ساهمت سياسات عبد الناصر بانفصال مصر والسودان، موقع الجزيرة، 10 أغسطس 2021:

- https://www.ajnet.me/midan/intellect/history/2021/8/10/%D8%B3%D9%86%D9%888%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%82%D8%B5%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%B5%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%AC%D8%AB%D8%A9%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84

The Impact of Mutual Perceptions between Egypt and Sudan The Dispute over Halayeb and Shalateen as a Model

Mohamed Fayed **Prof. Dr. Shaymaa Mohey Eldin**

- **Abstract**

The relationship between Egypt and Sudan is certainly not a passing relationship. It is clear that the relationship between the two countries is one of intermingling, stability and great strength, and may even reach a unity of destiny. It is similar to the relationship between two brothers. No matter how different their points of view are. In the end neither of them feels safe without the other. It is a relationship whose importance has been realized by leaders throughout history and since ancient times. Sudan was not absent from ancient Egyptian civilization, whose remaining monuments still bear witness to its greatness. The monuments found in northern Sudan, which sometimes match the Egyptian monuments, still bear witness to this intermingling for thousands of years.

However, Egyptian-Sudanese relations, like any relationship between two countries, are sometimes marred by a degree of tension, which increases as a result of the entrenchment of a number of negative perceptions in the minds of both parties towards the other, which is clearly evident through the emergence of the conflict over Halaib and Shalateen from time to time, which will be addressed in this study as a model of the impact of perceptions on relations between the two countries.

Keywords: Perceptions, Border Dispute, Egypt, Sudan, Halaib, Shalateen

- **مقدمة:**

تمثل السودان العمق الاستراتيجي لمصر، فضلًا عن أنها دولة الممر لنهر النيل، وقد مرت العلاقات المصرية السودانية بمرحلتين رئيسيتين، مرحلة ما قبل استقلال السودان عن مصر حيث كانتا دولة واحدة، ومرحلة ما بعد الاستقلال، فمنذ عام 1820 وحتى استقلال السودان في عام 1956، هناك تاريخ واحد بين البلدين، والمتتبع لتاريخ مصر والسودان يجد أن البلدين عاشا تاريخاً مشتركاً منذ أقدم الأزمنة وحتى العصر الحالي، إلى الدرجة التي يتعذر معها الحديث عن تاريخ مستقل بمصر أو تاريخ مستقل بالسودان، وهذه الحقيقة التاريخية تؤكد أن التاريخ المشترك بين البلدين قد أوجد قدراً كبيراً من الإمتزاج بين أفراد الشعبين في مصر والسودان، لذلك توصف دائما العلاقات المصرية السودانية بأنها أزلية، وتاريخية.

وتشهد العلاقات المصرية السودانية منذ استقلال السودان عام 1956م مدًا وجذرًا تبعًا لطبيعة النظام الحاكم في كل منهما وسياسته الداخلية والخارجية وكيفية صياغة مواقفه وآرائه وتحالفاته الإقليمية والدولية، لكن هذه العلاقة كانت في أغلب فتراتها تفتقر إلى الحميمية بسبب مجموعة من الخلافات والمشكلات، من أبرزها على الإطلاق النزاع الحدودي بين البلدين بشأن مثلث حلايب وشلاتين.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في ضرورة الوقوف على أثر المدركات المتبادلة على العلاقات المصرية السودانية منذ استقلال السودان عام 1956م والتي شهدت مدًا وجذرًا تبعًا لطبيعة النظام الحاكم في كل منهما وسياسته الداخلية والخارجية وكيفية صياغة مواقفه وآرائه وتحالفاته الإقليمية والدولية، وقد مرت هذه العلاقة بفترات من التوتر بسبب مجموعة من الخلافات والمشكلات والتي من أبرزها على الإطلاق النزاع الحدودي بين البلدين بشأن مثلث حلايب وشلاتين.

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة من خلال تتبع مسار تشكل المدركات المتبادلة بين مصر والسودانوأثرها على العلاقات بينهما لبحث مدى صحة الفرضية القائلة بأنه كلما كانت المدركات الذهنية المتبادلة بين بلدين– خاصة على مستوى النخب – سالبة كلما انعكس ذلك سلبًا على طبيعة وقوة العلاقات بينهما، وعلى قدرتهما على حل المشكلات والقضايا المشتركة بينهم بصورة تلائم جميع الأطراف، فكلما كانت طبيعة المدركات بينهم تسير في الاتجاه الإيجابي كلما توافرت وزادت مؤشرات الثقة وحسن النوايا بين الأطراف وبالتالي تحسن العلاقات بينهم.

منهاج الدراسة:

يعد منهاج تحليل المضمون هو المنهاج الأنسب لهذه الدراسة، فهو يستهدف تحليل التصريحات والسلوكيات والقرارات الرسمية وغير الرسمية على مستوى المؤسسات المختلفة سواء كانت إدارية أو سياسية أو اجتماعية ... إلخ، أو على مستوى تصريحات وسلوكيات الأفراد سواء على مستوى النخبة أو الجماهير، حيث تم من خلال هذه الدراسة تحليل المدركات المتبادلة بين مصر والسودان على مستوى النخبة وكذلك على المستوى الشعبي، حيث أن كلاهما له أثر كبير على العلاقات الراهنة بين الدولتين، فقد تم الاعتماد على جمع المصادر والمراجع والدراسات وتحليل مضمونها كما اعتمدت الدراسة على عدد من المؤلفات الأكاديمية الصادرة عن عدد من الأساتذة والباحثين في الدولتين وتحليل العديد من المقالات الصحفية وتصريحات المسئولين الحكوميين من رؤساء الدول والوزراء والسفراء وغيرهم، كما تم الاعتماد على تحليل عدد من المؤلفات الأدبية التي تعكس الصورة الذهنية السائدة لدى أحد الأطراف تجاه الآخر.

الدراسات السابقة:

1- سمية أونـاصر ،رشيدةعــروج،**الحكم الثـنائي المصري البريطاني علـى الســودان 1885 –1924**، رسـالة ماجسـتير، (خمـيس ميانــة: كليــة العلــوم الاجتماعيــة والإنسانية،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018/2017).

تناولت الدراسة الحكم الثنائي المصري البريطاني خلال الفترة (1885 – 1924) التي وقعت فيها عددا من الأحداث الهامة ترتب عليها في النهاية تزايد النفوذ البريطاني وتراجع النفوذ المصري التركي في السودان، حيث تم من خلال هذه الدراسة تناول الظروف التي كانت سائدة في السودان خلال فترة التوسع البريطاني/ المصري فيها، والإستراتيجية التي اتبعتها كل من بريطانيا ومصر في إدارة وحكم السودان، ومدى تأثيره عليها، بالإضافة إلى رد فعل السودانيين عليه.

انتهت الدراسة إلى أن الإدارة الثنائية على السودان كانت بمثابة حبر علي ورق، وأن بريطانيا لم تراعي السودانيين في سياستها، وإنما اهتمت فقط بخدمة مصالحها الاقتصادية متخذة مصر كوسيلة للوصول إلى مطامعها وتحقيق غايتها، كما توصلت الدراسة إلى أن السودان شهد العديد من التغيرات الجذرية المصاحبة للتوسع المصري في السودان بقيادة محمد علي باشا، كما توصلت الدراسة إلى أن ظهور الحركة المهدية في السودان جاءت كرد فعل على الأوضاع التي كانت قائمة في السودان وعلى الحالة التي وصل إليها المسلمون من ضعف وتأخر وجهل حيث ظهرت هذه الحركة نتيجة للعنف الذي كان يتعرض له الأهالي.

وانتهت الدراسة أيضاً إلى أن الاحتلال البريطاني لمصر كان بمثابة نقطة الانطلاق للدول الأوروبية لنهب القارة الافريقية، والتي بدأت بتحقيق أطماعها من خلال اقتسام املاك مصر في السودان، ثم تكوين ما عرف بالصومال البريطاني والصومال الإيطالي، وبعد ظهور فرنسا على مسرح الأحداث زادت حالة التنافس بين فرنسا وبريطانيا، وفي أعقاب حادث اغتيال الحاكم البريطاني في مصر عام 1924، اتخذت بريطانيا الحادث كذريعة للضغط علي مصر وإرغامها على توقيع عدد من الاتفاقيات

التى تخدم المصالح البريطانية في المقام الأول، والتي ترتب عليها اندلاع الثورة في السودان في نفس العام حيث كانت هذه الثورة هي الحد الفاصل للحكم الثنائي في السودان، وانسحاب مصر من السودان وانفراد بريطانيا بالحكم، وأخيراً انتهت الدراسة إلى أن الحكم الثنائي في السودان كان سيف ذو حدين، ولكنها في المحصلة النهائية لم تخدم السودانيين مادياً أو بشرياً.

توضح الدراسة السابقة حالة التخبط التي تعاني منها الأدبيات السودانية فيما يتعلق بتناول الحكم المصري للسودان، فتارة يتم التعامل مع مصر باعتبارها مستعمر للسودان ومحتل له، وتارة يتم التعامل معها باعتبارها شريك للمحتل الأصلي المتمثل في بريطانيا، وتارة ثالثة يتم التعامل معها باعتبارها المحرك الأساسي للمستعمر البريطاني، وتارة أخيرة يتم التعام معها باعتبارها مفعول به كالسودان، وهو من الرؤى الرئيسية التي سيتم الاستناد إليها في محاولة رصد وتحليل الوقائع التاريخية المفسرة للصورة الذهنية والمدركات السودانية تجاه مصر.

1- الموقع الرسمي لحزب التحالف السوداني، محمّد جلال أحمد هاشم، العلاقات السّودانيّة المصريّة في ظلّ اتّفاقيّة الحرّيّات الأربع، مايو 2009م:

- http://www.tahalof.info/cgibin/pages/page3.pl?arlang=Arabic&arcode=090519130324&argenkat=Issues

تناولت هذه السلسلة من المقالات العلاقات السّودانيّة المصريّة، ولكن من خلال خطاب مغاير للمألوف في مجال هذه العلاقة، ومع أنّ هذه المقالات من المفترض أن تتناول بالتّحليل الفترة التي أعقبت توقيع اتّفاقيّة الحرّيّات الأربع، إلاّ أنها توسّعت في التّقديم لها باستعراض هذه العلاقات في سياقها التّاريخي، وتنطلق هذه المقالات من فكرة رئيسية مفادها ضرورة تقويم وإعادة بناء العلاقات المصرية السودانية وفقاً لمبدأ المساواة بين البلدين وليس مبدأ علاقة الشّقيق الأكبر بالشّقيق الأصغر.

ويرى الكاتب أن مصر لم تحاول فهم الشّخصيّة السّودانيّة واكتفت بالصّورة التي رسمتها ولم تغيّرها مع الزّمن. فالسّودان يستمد أهمّيّته في مصر لدوره الحيوي في مجال

أمنها المائي فقط؛ أي أنه لا يمثل لها أي أهمية في إطار البعد الإنساني، وبمعنىً آخر، لم يشكّل السّودانيّون أيّ أهمّيّة في المخيّلة المصريّة لا رسميّاً ولا شعبيّاً، وكانت قد علت العديد من الأصوات المشفقة قبل أحداث عام 1924 من قبل سودانيّين يؤمنون ليس فقط بوحدة وادي النّيل، بل بحقّ مصر الأصيل في السّودان، وذلك تحذيراً لمصر من أن تفقد السّودان جرّاء جهلها القاتل بالسّودان وبالسّودانيّين، إلا أن الأمر انتهى بذلك فعلاً، وحتى الآن أي بعد ما يزيد عن 85 عاماً من أحداث 1924 إلا أن الوضع لا يزال على ما هو عليه من تجاهل مصر للسّودان وللسّودانيّين، إلاّ فيما فيه مصلحة مصر المباشرة، فهي لا تولي أي اهتمام بالسودان أو بقضاياه إلاّ عندما تتهدّد مصالحها بصورة مباشرة.

وانتهت الدراسة إلى أنّ هناك سودانيّون قد تمّ تدجينهم وطنيّاً بحيث أصبح ولاؤهم الوطني لمصر بأكثر ممّا هو للسّودان، وأنّ أنظمة الحكم العسكريّة والدّيكتاتوريّة في السّودان على الرغم من أنها كانت دائماً تعد هي الأفضل بالنسبة لمصر والأسوأ بالنسبة للسّودان، إلاّ أنّها تقوم على رصيد طبقي كبير بين المثقّفين السّودانيّين الذي يتماهى وعيهم الوطني بالوطنيّة المصريّة، وهو ما أدى إلى أن صارت مصر في أوضع أفضل من السّودان فيما يتعلق بتسخير العلاقات بينهما لمصلحتها حتى وإن كان ذلك ضدّ مصالح السّودان. حيث يرى الكاتب أنّ هذا الخطّ غير الوطني لم يعد ممكناً له الاستمرار لأنّه يقوم اساساً على استغلال الشّعب السّوداني، ومن ثم فقد آن الأوان لهدم الأسس والمفاهيم القديمة السائدة فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدين حتى يمكن إعادة بناء تلك العلاقات وتشييدها من جديد بصورة تراعي مصالح الشّعبين خاصّة، وشعوب المنطقة عامّة.

تمثل هذه الدراسة واحدة من وجهات النظر السودانية شديدة التطرف والعداء تجاه مصر، وفي ذات الوقت شديدة التأثير على الشعب السوداني، لا سيما وأن الرقابة السودانية كانت قد منعت نشر هذه السلسلة من المقالات في المجلات الرسمية، إلا أن حزب التحالف الوطني السوداني الذي يعد واحداً من الأحزاب البارزة والمؤثرة في الحياة

السياسية في السودان أعاد نشر هذه المقالات مرة أخرى على الموقع الرسمي الخاص به، وهو ما يعني تأكيده وقبوله بل وتبنيه لما جاء فيها من أفكار وآراء، وهو ما يمثل واحداً من أهم محاور دراسة المدركات الذهنية المتبادلة بين مصر والسودان وأثرها على العلاقات الراهنة.

تقسيم الدراسة:

سيتم تناول أثر المدركات المتبادلة بين مصر والسودان على قضايا العلاقات: النزاع الحدودي بشأن حلايب وشلاتين نموذجًا من خلال ثلاث محاور رئيسية هي:

- أولًا: نبذة عن النزاع الحدودي بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين.
- ثانيًا: تطور النزاع بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين.
- ثالثًا: أثر المدركات المتبادلة على النزاع المصري السوداني بشأن حلايب وشلاتين

أولًا: نبذة عن النزاع الحدودي بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين:

تقع منطقة مثلث حلايب وشلاتين على الحدود الرسمية بين مصر والسودان، وتبلغ مساحتها 20 ألف كيلو متر مربع على ساحل البحر الأحمر، حيث تقطنها قبائل تمتد بجذورها التاريخية بين الجانبين كما تتنقل هذه القبائل بسهولة عبر الحدود، لأن وجودها كان سابقاً على رسم الحدود، وبها نقطة وطريق يربط بينها وبين السويس عبر بئر شلاتين وأبو رماد، وتتصل حلايب ببور سودان بطريق بري وتبلغ المسافة من السويس – حلايب – بور سودان حوالي 10485 كم تقريباً، وتعد مدينة حلايب بمثابة البوابة الجنوبية لمصر على ساحل البحر الأحمر، وتظل الوظيفة الرائدة لها تقديم الخدمات الجمركية للعابرين إلى الحدود السودانية بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المصاحبة لذلك.[1]

1- جعفر محمد أرباب عبد الرحمن، "أثر النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار(مصر – جنوب السودان)"، في **مجلة الدراسات العليا**، (الخرطوم: إصدارات جامعة النيلين، مجلد رقم (13)، العدد رقم (51)، فبراير 2019)، ص ص 185 – 186.

وتتمتع منطقة حلايب بأهمية استراتيجية لدى الجانبين المصري والسوداني، حيث تعتبرها مصر عمقاً استراتيجياً مهماً لها كونها تجعل حدودها الجنوبية على ساحل البحر الأحمر مكشوفة ومعرضة للخطر وهو الأمر الذي يهدد أمنها القومي، كما تنظر السودان إلى المنطقة باعتبارها عاملاً مهماً في الحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي لما تشكله المنطقة من امتداد سياسي وجغرافي لها على ساحل البحر الأحمر، بالإضافة إلى أهميتها التجارية والاقتصادية لكلا البلدين.[1]

يعد الوجود البريطاني المتزامن في مصر والسودان هو الذي أدى إلى تعيين الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، فقد كان ذلك عملاً من نتاج الفكر الاستعماري البريطاني، حيث وُقعت اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في 19 يناير 1899م، حيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الحد الفاصل بين مصر والسودان هو خط عرض 22 درجة شمالاً، وما لبث أن أُدخل على هذا الخط بعض التعديلات الإدارية بقرار من ناظر الداخلية المصري بدعوى كان مضمونها منح التسهيلات الإدارية لتحركات أفراد قبائل البشارية السودانية والعبابدة المصرية على جانب الخط، حيث أفرزت هذه التعديلات فيما بعد ما عرف بالنزاع الحدودي بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين[2]، فقد أثير هذا النزاع للمرة الأولى في عام 1958م، حيث بدأت المشكلة عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى حكومة السودان في 29 يناير 1958م، تعترض فيها على إدخال المنطقة الواقعة شمالي وادي حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية باعتبار أن ذلك يتعارض مع اتفاقية 19 يناير 1899م التي أُبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن ترسيم الحدود بين مصر والسودان وهو ما يشكل بذلك خرقاً للسيادة المصرية؛ فهذه

1- المرجع السابق **نفسه**.

2- أيمن سلامة، النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين، العربية نت، إبريل 2013م:

- https://www.alarabiya.net/2013/04/12/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%B4%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86

المناطق مصرية ولا يحق للحكومة السودانية أن تشملها ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، مع التأكيد على أن الحدود التي أنشأتها أوامر نظارة الداخلية المصرية في 26 مارس 1899م و4 نوفمبر 1902م هي حدود إدارية تم تعيينها لتسهيل حرية الحركة والتنقل في المنطقة، ولكنها ليست حدودًا سياسية بأي حال من الأحوال.[1]

وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إبلاغ رئيس الوزراء السوداني عبدالله خليل من خلال مذكرة رسمية بأنه تقرر إتاحة الفرصة لسكان منطقتي وادي حلفا وحلايب للاشتراك في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بين الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي*، وبالفعل قامت الحكومة المصرية بإرسال قوات حرس الحدود ولجان الاستفتاء إلى المنطقتين المشار إليهما، وبعد فشل العديد من محاولات الجانب السوداني لإرجاء مسألة الحدود مع الحكومة المصرية لحين انتهاء الانتخابات السودانية وارتفاع حدة الأزمة بين البلدين لجأت الحكومة السودانية إلى رفع شكوى أمام مجلس الأمن الدولي، مفادها أن مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة، وبما أنها تصر على إجراء الاستفتاء في إقليم السودان، وبما أن السودان عازم على حماية إقليمه، فإن الموقف قد يؤدي إلى إخلال بالسلم، وإذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور إلى نزاع مسلح، وهو ما ترتب عليه الرد المصري بالموافقة على تأجيل بحث مسألة الحدود المتنازع عليها إلى ما بعد الانتخابات السودانية لسنة 1958م، وهو ما تم بموجبه

1- فيصل عبد الرحمن علي طه، **مسألة حلايب ونتوء وادي حلفا المغمور**، (بيروت: الطبعة الأولى، مارس 2023م)، ص 9.

*-**شكري القوتلي:** هو رئيس الجمهورية السورية منذ عام 1943م وحتى عام 1949م، ثم تولى الرئاسة مرة أخرى خلال الفترة من 1955م وحتى عام 1958م، وقد نالت سوريا في عهده استقلالها التام، وكان معروفا عنه ميوله للقومية العربية، وهو الذي أتتمم مشروع الوحدة بين مصر وسوريا ... للمزيد أنظر:

- سعاد عبد الغني محمود، شكري القوتلي ودوره السياسي في سوريا (1918م – 1963م)، **رسالة دكتوراه**، (عين شمس: رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية البنات للآداب، جامعة عين شمس، 2016م).

تأجيل مجلس الأمن للنظر في النزاع حتى يتسنى للدولتين إيجاد تسوية مُرضية للطرفين وحُفظت الشكوى في جدول أعمال المجلس، إلا أنه برغم ذلك فقد أصبح تاريخ إحالة الشكوى إلى مجلس الأمن تاريخًا حرجًا، حيث أصبح الوضع القائم في هذا التاريخ هو الذي سيتقرر على أساسه أي تسوية ولن يؤخذ في الاعتبار الأعمال والأنشطة التي يكون قد باشرها أحد الطرفين في المناطق المتنازع عليها بعد ذلك التاريخ بقصد تحسين أو تدعيم مركزه القانون.[1]

ظلت المنطقتين محل نزاع بين مصر والسودان، حيث غمرت مياه السد العالي نتوء وادي حلفا وهَجَّرت أهله، وفي أكتوبر 1991م تجددت حدة التوتر بين البلدين مرة أخرى عندما أعلنت السودان عن مزاد للتنقيب عن البترول فى مثلث حلايب، وتعاقدت مع شركة كندية لهذا الغرض في نهاية ديسمبر 1991م، وردًا على ذلك قامت مصر بإرسال تحذير إلى نحو مائة شركة بترول عالمية اعتبرت فيه أن أي اتفاق مع غير الحكومة المصرية يعد اعتداءً على السيادة المصرية، وهو ما دفع الحكومة الكندية إلى الإعلان في يناير 1992م عن أنها أصدرت تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب عن البترول في منطقة حلايب، وإزاء ذلك قامت السودان بسحب الترخيص الممنوح للشركة الكندية، وفي محاولة لتهدئة الأجواء استجابت مصر لطلب السودان في فبراير 1992م على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة، وبالفعل بدأت اللجنة في عقد اجتماعاتها بين القاهرة والخرطوم[2]، والتي توقفت أعمالها في أعقاب بسط القوات المصرية سيطرتها على مثلث حلايب في 9 ديسمبر 1992م، الأمر الذي اعتبرته السودان تعديًا على سيادتها وأراضيها وتم إرسال رسالة من جانب وزير الخارجية السودانية إلى مجلس

1- أماني الطويل، **العلاقات المصرية – السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أغسطس 2012م)، ص ص 154 – 160.

2- إبراهيم نصر الدين، "العلاقات المصرية السودانية الميراث التاريخي: مدركات وسلوك" في **مجلة الشئون الأفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث، العدد (12)، أكتوبر 2015م)، ص 23.

الأمن الدولي بهذا المعنى، حيث جاء الرد المصري بأن الرسالة الخارجية السودانية فيها مساس بسيادة مصر على أراضيها، وأن مصر لم تنقطع سيادتها على المنطقة الإدارية الواقعة شمال خط العرض 22 منذ توقيع وفاق 1899م، وفي إطار ذلك ظلت الشكوى السودانية تُجدد في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي سنوياً[1]، وبحلول عام 1993م قامت السودان بافتعال وتصعيد المشكلة مع مصر حيث قدمت السودان أربع مذكرات إلى مجلس الأمن بشأن النزاع، ثم أعلنت الحكومة السودانية بعد ذلك حالة التعبئة العامة ضد ما أسمته بالتهديدات المصرية في حلايب.[2]

ثانيًا: تطور النزاع بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين:

في إطار حالة التصعيد التي افتعلتها السودان عام 1993م ضد مصر قام الجانب السوداني باتخاذ العديد من الإجراءات ضد مصر كان من بينها الاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان عام 1993م، حيث ضمت السودان مدارس البعثة التعليمية المصرية في السودان إلى وزارة التعليم السودانية، وكذلك تم ضم فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وتحويله إلى جامعة سودانية باسم جامعة النيلين، بالإضافة للاستيلاء على استراحات وزارة الري المصرية بالسودان، وفي أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995م وثبوت تورط السودان في عملية الاغتيال أُعيد إثارة قضية حلايب وشلاتين في مجلس الأمن في نفس العام مرة أخرى[3]، حيث رفض الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وساطة وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في حل النزاع، كما أمر بمحاصرة وطرد القوات السودانية من حلايب وفرض الحكومة المصرية إدارتها على المنطقة، وبحلول عام

1- فيصل عبد الرحمن علي طه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 57 – 58.

2- هانى رسلان، مشكلة حلايب والعلاقات لمصرية السودانية، في **جريدة الأهرام**، (القاهرة: الأهرام للطبع والنشر، 18 يونيو 1993م)، ص ص 10 – 11.

3- إبراهيم نصر الدين، "العلاقات المصرية السودانية الميراث التاريخي: مدركات وسلوك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24- 26.

2000 كانت السودان قد قامت بسحب قواتها من حلايب وفرضت القوات المصرية سيطرتها على المنطقة منذ ذلك الحين.[1]

جاءت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2011م لتشمل مثلث حلايب وشلاتين ونُقلت صناديق الانتخاب إلى محافظة الغردقة من خلال طائرة مروحية عسكرية مصرية لفرز الأصوات، وفي إبريل 2013 زار الرئيس الأسبق محمد مرسي السودان حيث جددت هذه الزيارة الجدل حول مثلث حلايب بعد أن صرح "موسى محمد أحمد" مساعد الرئيس السوداني بأن الرئيس المصري محمد مرسي وعد الرئيس السوادني عمر البشير بإعادة مثلث حلايب إلى وضع ما قبل عام 1995م، وهو ما نفاه السفير إيهاب فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية وقتهامؤكدا على أن تلك الأنباء هي إشاعة لا ترتكز على معلومات سليمة، وهو ما تلاه زيارة رئيس أركان القوات المسلحة وقتها الفريق "صدقي صبحي" في نفس الشهر حيث أوصل رسالة بلهجة حاسمة للمسؤولين السودانيين تؤكد على أن حلايب وشلاتين هي أرض مصرية خالصة، ولا تفريط فيها.[2]

بحلول عام 2014 اعتمدت السودان حلايب كدائرة انتخابية سودانية مرة أخرى، وهو ما أدى إلى تأكيد مصر على أن أرض حلايب هي أرض مصرية خالصة، وأنه تقرر تحويلها إلى مدينة بعد أن كانت قرية[3]، وفي أعقاب توقيع الرئيس المصري الحالي محمد عبد الفتاح السيسي لاتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية في 2016م والمعروفة إعلاميًا باتفاقية تيران وصنافير عادت قضية مثلث حلايب وشلاتين إلى الظهور مرة أخرى، لما تضمنته هذه الاتفاقية من أن مثلث حلايب المتنازع عليه مع السودان تابعًا لمصر، وهو ما ترتب عليه تقدم الحكومة السودانية مجدداً بخطاب

1- بسام رمضان، حقيقة النزاع المصري السوداني على حلايب وشلاتين، في موقع جريدة المصري اليوم، 11 أكتوبر 2014: https://www.almasryalyoum.com/news/details/541990

2- المرجع السابق **نفسه**.

3- المرجع السابق **نفسه**.

رسمي إلى الأمم المتحدة تعلن فيه رفضها لاتفاقية تعيين الحدود بين مصر والسعودية، وشدد خطاب الخارجية السودانية حينها على أن الخرطوم تعترض على الاتفاقية وتؤكد كامل رفضها لما ورد فيها من تعيين للحدود البحرية المصرية بما يشمل إحداثيات لنقاط بحرية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحدود البحرية لمثلث حلايب السوداني.[1]

لم يتأخر الرد المصري على هذه الشكوى كثيراً، إذ أعلنت وزارة الخارجية المصرية في ذلك الحين، رفضها لما تضمنه خطاب وزارة الخارجية السودانية إلى الأمم المتحدة، وقال المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية المصرية بصدد توجيه خطاب إلى سكرتارية الأمم المتحدة لرفض الخطاب السوداني وما تضمنه من مزاعم في هذا الصدد، وللتأكيد على أن حلايب وشلاتين أرض مصرية يقطنها مواطنون مصريون تحت السيادة المصرية.[2]

ثالثًا: أثر المدركات المتبادلة على النزاع المصري السوداني بشأن حلايب وشلاتين:

1- أثر المدركات والتصورات الكامنة في الذهن السوداني تجاه مصر على النزاع بشأن حلايب وشلاتين:

لعل المدرك الخاص بأن مصر ما هي إلا دولة احتلال للسودان، هو المدرك الرئيسي المحرك للسلوك السوداني على مستوى النخبة وكذلك الجماهير، لذلك بتتبع الكتابات السودانية على مستوى البحث العلمي أو على المستوى الإعلامي يمكن بسهولة التأكد من أن السودانيين يتعاملون مع مثلث حلايب وشلاتين باعتبار أنه يقبع

1- مثلث حلايب وشلاتين نزاع سوداني مصري مستمر وشكاوى لا تنتهي، موقع الوقت الإخباري، مارس 2021:

- https://alwaght.net/ar/News/193807/%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%AB%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%B4%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%88%D9%89%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A

2- المرجع السبق **نفسه.**

تحت الإحتلال المصري لذلك دائمًا ما يكون السلوك السوداني تجاه مصر سلوك عدائي[1]، فعلى مستوى البحث العلمي والأكاديمي دائمًا ما يتم تناول النزاع حول حلايب وشلاتين من منطلق أن السودان كدولة لم يكن له أي رأي بشأن الاتفاقات الدولية الخاصة بترسيم الحدود بينه وبين الدول المجاورة بما فيها مصر، فعلى سبيل المثال أشار الدكتور حسين سالم أبو شويشة باكير في إحدى مقالاته بأن مسألة الحدود بين البلدين اختفت معالمها بعد عام 1821م، حيث دخل السودان في هذه الفترة تحت حكم المصري، وحتى اتفاقية الحكم الثنائي المصري البريطاني عام 1899م الذي رسّم ساسته خط 22 درجة شمالًا، ليكون خطًا فاصلًا بين السودان ومصر، وأن عملية الترسيم هذه اشتركت فيها مصر وبريطانيا أما السودان فلم يكن له أي دور فعال أو مؤثر لوقوعه وقتها تحت السيطرة البريطانية والمصرية، لذلك فقد تبرأ السودان عند حصوله على استقلاله عام 1956م من أي اتفاقية أو معاهدة أُبرمت نيابةً عنه قبل الاستقلال، حيث أنه لم يكن دولة مستقلة، ولا يملك السيادة على أرضه – حتى من وجهة نظر القانون الدولي – وبالتالي يصبح السودان خلال هذه الفترة في حِلّ من تلك المعاهدات والاتفاقيات.[2]

بمتابعة التغطية السودانية لقضية تحديد تبعية مثلث حلايب وشلاتين لأي من الدولتين، دائماً ما تصدر التصريحات اللاذعة من وسائل الإعلام السودانية في هذا الشأن في أعقاب إثارة أي توتر في العلاقات بين البلدين، حتى وإن كانت لا علاقة لها بالنزاع الحدودي حول حلايب وشلاتين، مثل ما حدث في أعقاب أزمة التراشق الإعلامي بين مصر والسودان من جراء زيارة الشيخة موزة أميرة قطر للسودان في

1- Musa Taha TaiallaElhadad, “The Impact of Media Coverage: The Issue of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and Inter-Relations between the Eastern Nile Basin Countries”, in **Madras Christian College Journal (MCC),** (Tambaram: Vol. 2, No. 2, December 2018), Pp. 65 – 68.

2- حسين سالم أبو شويشة باكير، أزمة حلايب والعلاقات المصرية والسودانية 1958م، في **مجلة الساتل،** (مصراته: إصدارات جامعة مصراتة، العدد رقم (6)، إبريل 2009م)، ص ص187–191.

مارس 2017، حيث برز وقتها على الساحة بعد ساعات قليلة من تهديد الحكومة السودانية بالرد بكل جدية وحسم على الأزمة، ما نشرته وسائل الإعلام السودانية بأن وزير الخارجية قام بتكليف الجهات المعنية لوضع خريطة طريق لإنهاء الوجود المصري في مثلث حلايب وإخراج المصريين منها بالطرق الدبلوماسية، وما تلاه ذلك من إعلان رئيس اللجنة الفنية السودانية لترسيم الحدود بأنه تم عقد عدد من الاجتماعات مع الجهات المعنية للبدء في استرجاع المثلث.[1]

تتناول السودان مسألة أحقيتها في حلايب وشلاتين من منطلق عدد من الدفوع التي تؤمن بها بل وتروج لها طوال الوقت، والتي تتمحور في مجملها حول فكرة احتلال مصر للسودان، فبالنظر إلى دفوع السودان بشأن أحقيتها في مثلث حلايب وشلاتين يتضح أنها تتمثل في أن السودان حاز هذه المناطق وظل يديرها منذ عام 1902م عندما أصدر ناظر الداخلية المصري القرار الإداري بأن تكون المنطقة تحت الحكم الإداري السوداني بناء على التقرير الذي تم تقديمه له والذي يؤكد على أن مثلث حلايب وشلاتين أرض تقطنها قبائل سودانية، وأن مصر قبلت هذا الوضع لسنوات طويلة ولم تعترض عليه طيلة الفترة التي سبقت استقلال السودان، وهذا الموقف وفق قواعد القانون الدولي يمثل سنداً قوياً للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة تأسيساً على فكرة التقادم التي تقوم على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من جانب آخر، كما تستند السودان في دفوعها إلى أن مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار هو سبب آخر اعتمده السودان لإثبات أحقيته للمنطقة، حيث أنه ورث حدوده الحالية ومنها حدوده الشمالية مع مصر، وأخيراً دائمًا ما تشير وجهة النظر السودانية الخاصة بالنزاع الحدودي ومحاولة إثبات أحقية السودان في حلايب إلى أن اعتراف مصر بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام 1956م لم يتضمن أي تحفظات بشأن الحدود.[2]

1- تراشق مصري سوداني حول «حلايب وشلاتين»، **مرجع سبق ذكره.**

2- المرجع السابق **نفسه.**

2- أثر المدركات والتصورات الكامنة في الذهن المصري تجاه السودان:

تتعامل مصر مع السودان طوال الوقت بقدر كبير من ضبط النفس وحسن الجوار وذلك من منطلق المدرك الراسخ لدى النخب السياسية تحديدًا بأن مصر والسودان هما كيان واحد غير قابل للتجزئة، فعلى الرغم مما قام به الجانب السوداني واتخاذه للعديد من الإجراءات ضد مصر والتي من بينها الاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان عام 1993م، ثم محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس ابابا عام 1995م، وإثارة قضية حلايب وشلاتين في مجلس الأمن في نفس العام، وعلى الرغم من هذا التأزم غير المسبوق في العلاقات بين البلدين، وبرغم الاستفزازات المتعمدة من جانب النظام الحاكم في السودان، إلا أن مصر ظلت متمسكة بثوابتها التاريخية تجاه السودان والمتمثلة في التأكيد على وحدة السودان وسلامة ووحدة أراضيه، ورفض أية دعوة لانفصال الجنوب، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للسودان، كما استمرت مصر في تقديم يد العون للشعب السوداني سواء لأولئك الذين يعيشون على أرض مصر، أو الذين الذين تعرضوا لمحنة الفيضانات والمجاعة في الداخل، وكذلك الوقوف في مجلس الأمن ضد تجديد العقوبات على السودان بما يضر بالشعب السوداني بالدرجة الأولى ويزيد من معاناته.[1]

وبالنظر إلى الدفوع التي تلجأ إليها مصر بشأن نزاعها مع السودان حول مثلث حلايب وشلاتين، يمكن القول بأنها تتناولها من منطلق المدرك المصري بشأن السودان والماثل في سعي السودان الدائم لاستغلال مصر وافتعال المشكلات معها، لا سيما وأن الأزمة دائمًا ما تثار في سياق أزمة أخرى موازية، وأن مصر والسودان برغم أي شيء هما كيان واحد فتؤكد مصر طوال الوقت بأن التعديلات الإدارية التي جرت على الحدود المشتركة بينها وبين السودان تمت من الناحية الرسمية لأغراض إنسانية وهي التيسير للقبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود، وهي لا تزيد على كونها مجرد

1- إبراهيم نصر الدين، "العلاقات المصرية السودانية الميراث التاريخي: مدركات وسلوك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24- 26.

قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المناطق المتنازع عليها واقتصر أثرها على هذا الدور فقط، وأن اكتساب السيادة على الإقليم ما يجب أن يُباشر بطريقة سلمية وهادئة ودونما احتجاج أو منازعة من قبل الغير، بينما السلوك اللاحق لمصر تجاه الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها السلطات السودانية في مثلث حلايب لأول مرة عام 1958م يكشف عن أن مصر لم تذعن أو تقبل بهذه الإجراءات لذلك قدمت الخارجية المصرية احتجاجاً رسمياً لحكومة السودان رفضًا لهذا الإجراء، فإدارة السودان لمثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد لفترة عارضة طارئة لا يمنح السودان أي سيادة للسودان، كما أنه لا ينفي عن مصر سيادتها على أي بقعة من بقاعها، فالحق القانوني التاريخي المكتسب لمصر قد تحدد بموجب اتفاقية ترسيم الحدود لعام 1899م.[1]

كما تستند مصر في دفوعها عن سيادتها لحلايب وشلاتين بأن إدارة السودان للمثلث المتنازع عليه منذ عام 1902م لا تعد إدارة من جانب دولة مستقلة ذات شخصية قانونية معترف بها، ولا يستطيع السودان أن يستند إلى مبدأ السيادة على هذه المنطقة في تلك الفترة، لكونه وقتها كان بمثابة إقليم ناقص السيادة، فضلًا عن أن منشأ السلطة التي يدَّعي السودان ممارستها في تلك الحقبة هو القرارات الإدارية المصرية التي أسبغت على التواجد السوداني مظهراً إداريًا لا يشكل مظهرًا من من مظاهر ممارسة السيادة على المنطقة، بل إنه حين خرجت السلطات السودانية عن الحدود القانونية المرخصة لها من قبل السلطات المصرية عام 1958م فإن السلطات المصرية اعترضت رسميًا على هذه القرارات من خلال القنواتالدبلوماسية الرسمية بالإضافة إلى مبادرتها لأول مرة بتحريك وحدات وطنية من الجيش المصري إلى المثلث المتنازع عليه، مؤكدة أن مصر في جميع المراحل الزمنية والتاريخية لم تبرم أي معاهدات أو اتفاقيات دولية، سواء بين مصر وبريطانيا أو بين السودان ومصر لإضفاء صفة الـ(دولية) على التعديلات الحدودية الإدارية، وأخيرًا تستند مصر لرفض أكبر القبائل

1- تراشق مصري سوداني حول «حلايب وشلاتين»، **مرجع سبق ذكره.**

التي تسكن مثلث حلايب وهم الرشايدة، والعبابدة، والبشايرة قرار المفوضة القومية للانتخابات السودانية، والتي تحدثت عن أحقيتهم بالمشاركة في الانتخابات السودانية وأعلنت القبائل الثلاث أثناء احتفالهم بانتصارات أكتوبر عام 2009م أنهم مصريون 100%.[1]

- **خاتمة:**

رغم هذا التباين في وجهات النظر بين الجانبين المصري والسوداني حول أحقية كل منهما للسيادة على هذه المنطقة، فإن أي من البلدين لم يتخذ خطوة واحدة نحوعرض هذه المشكلة للتحكيم الدولي، كما أنه برغم قدم مشكلة حلايب بين مصر والسودان إلا أنها في جميع مراحلها التاريخية لم تبلغ مرحلة المواجهة العسكرية بين البلدين، ولا تثار هذه المشكلة وتبرز إلى السطح إلا حين يعمد أحد البلدان إلى إثارتها على خلفية تباين سياسي بين البلدين، فالسودن دائما ما يلجأ لإثارة الحديث بشأن هذا النزاع عندما يكون راغبًا في الضغط على مصر في مسألة أخرى، أو عندما يكون هناك اضطرابات مثارة في الداخل السوداني حيث يتم تناول المسألة باعتبارها مسألة وطنية سودانية تتعلق بجزء من أراضي السودان وفقًا لوجهة النظر التي يسعى النظام السوداني للترويج لها، وهو إن دل عى شيء فإنما يدل على أنالنزاع بين مصر والسودان بشأن حلايب وشلاتين هو نزاع مفتعل ومجرد ورقة للضغط على مصر من الجانب السوداني.

1- المرجع السابق **نفسه**.

- **مراجع الدراسة:**

أولًا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أماني الطويل، **العلاقات المصرية – السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أغسطس 2012م).

2- فيصل عبد الرحمن علي طه، **مسألة حلايب ونتوء وادي حلفا المغمور**، (بيروت: الطبعة الأولى، مارس 2023م).

ب- المقالات:

1- إبراهيم نصر الدين، "العلاقات المصرية السودانية الميراث التاريخي: مدركات وسلوك" في **مجلة الشئون الأفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث، العدد (12)، أكتوبر 2015م).

2- جعفر محمد أرباب عبد الرحمن، "أثر النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار(مصر – جنوب السودان)"، في **مجلة الدراسات العليا**، (الخرطوم: إصدارات جامعة النيلين، مجلد رقم (13)، العدد رقم (51)، فبراير 2019).

3- حسين سالم أبو شويشة باكير، أزمة حلايب والعلاقات المصرية والسودانية 1958م، في **مجلة الساتل**، (مصراته: إصدارات جامعة مصراتة، العدد رقم (6)، إبريل 2009م).

4- سعاد عبد الغني محمود، شكري القوتلي ودوره السياسي في سوريا (1918م – 1963م)، **رسالة دكتوراه**، (عين شمس: رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية البنات للآداب، جامعة عين شمس، 2016م).

ت- الجرائد والمجلات:

1- هانى رسلان، مشكلة حلايب والعلاقات المصرية السودانية، في **جريدة الأهرام**، (القاهرة: الأهرام للطبع والنشر، 18 يونيو 1993م).

ث- مصادر شبكة المعلومات الدولية:

1- أيمن سلامة، النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين، العربية نت، إبريل 2013م:

- https://www.alarabiya.net/2013/04/12/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%B4%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86

2- بسام رمضان، حقيقة النزاع المصري السوداني على حلايب وشلاتين، في موقع جريدة المصري اليوم، 11 أكتوبر 2014:

- https://www.almasryalyoum.com/news/details/541990

- تراشق مصري سوداني حول «حلايب وشلاتين»، موقع جريدة القبس، 20 مارس 2017م: **https://alqabas.com/article/372219**

3- عز الدين عمر، الاستعلاء الناصري.. هكذا ساهمت سياسات عبد الناصر بانفصال مصر والسودان، موقع الجزيرة، 10 أغسطس 2021:

- https://www.ajnet.me/midan/intellect/history/2021/8/10/%D8%B3%D9%86%D9%888%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%82%D8%B5%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%B5%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%AC%D8%AB%D8%A9%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84

4- مثلث حلايب وشلاتين نزاع سوداني مصري مستمر وشكاوى لا تنتهي، موقع الوقت الإخباري، مارس 2021:

- https://alwaght.net/ar/News/193807/%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%AB%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%B4%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%88%D9%89%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- Article:

1- Musa Taha TaiallaElhadad, “The Impact of Media Coverage: The Issue of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and Inter-Relations between the Eastern Nile Basin Countries”, in **Madras Christian College Journal (MCC),** (Tambaram: Vol. 2, No. 2, December 2018).